

قرار رقم (٤٦) لسنة ١٩٩٦

بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦

بشأن إضافة نوعية جديدة من صناديق الاستثمار

(صناديق الاستثمار المباشر)

وقرر :

ألا يقل رأس مال الصندوق عن عشرة مليون جنيه في صورة مبالغ نقدية مدفوعة بالكامل.

لا يجوز طرح أسهم الصندوق ، أو تلقى أموال المستثمرين عن طريق الاكتتاب العام .

يتم توزيع الأرباح بين مالكي أسهم الشركة وحاملي وثائق الاستثمار وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة العامة

لسوق المال .

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للصندوق أوجه نشاطه .

لا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في أوراق مالية لشركة واحدة على ٢٥% من أموال الصندوق .

فيما لم يرد به تنظيم أو قواعد خاصة تضعها الهيئة تسرى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية المقررة لصناديق الاستثمار .